

# من أجل حقوق النساء الاقتصادية

نشرة نصف سنوية تصدر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية - العدد الثاني - أيار / 2011



 CRTDA

مجموعة الأبحاث والتدريب التنموي



كوشر  
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث



الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

 صالتي  
asafa

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال



**Oxfam**  
**Québec**

المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً ينفذ بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)



## المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً (REEWP)

يهدف المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً (REEWP) لتوفير بيئة تسمح بالتنمية الاقتصادية المستدامة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك إيجاد فرص تمكين اقتصادي. والغرض من المشروع رفع نسبة مشاركة المرأة (بما في ذلك النساء من سن 18 إلى 35) في التنمية الاقتصادية في المناطق الأربع المستهدفة وهي: الأردن ولبنان وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال الجهود المموسة للمنظمات الشريكة في المنطقة وهي:

- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
- مجموعة الأبحاث والتدريب التنموي.
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.
- الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة".

ويهدف المشروع الذي تنفذه مؤسسة أوكسفام كيبك وتموله الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) ومبني على ثلاث مكونات رئيسية تنفذ على المستويين الإقليمي والوطني:

- المؤازرة والتشبيك.
- البحث والتعلم.
- خدمات تطوير الأعمال (مالية وغير مالية).

إلى تطوير التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال حشد المؤازرة والتشبيك، التشجيع على اعتماد تدخلات أكثر فاعلية تعتمد على الوقائع من أجل تمكين المرأة اقتصادياً، وتقديم خدمات أفضل، مالية وغير مالية، لتمكين المرأة اقتصادياً.

### المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً (REEWP)

## البازار الإقليمي للنساء الريفيات ملتقى للتواصل والتعلم

شاركت نساء ريفيات من كل من الأردن، تونس، لبنان، الضفة الغربية في بازار ريفي ضخم نظمته المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً بهدف عرض منتجاتهن الغذائية والحرفية خلال الفترة ما بين 15-16 كانون أول/ديسمبر 2010، وذلك في مدينة الحسين للشباب في عمان. وعلاوة على منح هؤلاء النساء الفرصة لتسويق وبيع منتجاتهن، شكل البازار أيضاً منتدى للنساء الريفيات لتبادل الخبرات والتشبيك مع نظيرتهن في المنطقة، حيث ان كل النساء اللواتي شاركن في البازار يعملن في برنامج تطوير خدمات الاعمال للمؤسسات الشريكة .

وقد تم تنظيم البازار والذي استمر لمدة يومين من قبل المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً، وهو مشروع تنفذه مؤسسة أوكسفام كيبك وتموله الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA). حيث تم افتتاح البازار برعاية من صاحبة السمو الملكي الاميرة بسمة بنت طلال المعظمة، التي أكدت على أهمية الدور الذي يقوم به المشروع في دعم تمكين النساء الريفيات وتعزيز دورهن الاقتصادي. كما حضر الافتتاح كلاً من سعادة السفير الكندي في عمان مارك غوزديكي والسيد إنريكة مادوينو مدير برنامج الأردن للوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، حيث قاما بالتجول في البازار والتعرف على المشاركين.

وقد شكل البازار الإقليمي للنساء الريفيات الفرصة الأولى لبعض النساء المشاركات لعرض وترويج منتجاتهم خارج بلدانهم، كما كانت تلك التجربة الأولى لدى العديد منهن. ووصفت إحدى النساء المشاركة في البازار كان بمثابة «الحلم الذي تحقق». علاوة على ذلك، أتاح البازار فرصة السفر إلى الخارج، وإيجاد أسواق جديدة، والانفتاح على العالم الخارجي، والتعلم على أساليب جديدة في الترويج والتسويق. وينطبق ذلك على السيدة



الحرف اليدوية وأنماطها الإنتاجية، إلا أن هنالك روابط تجمعها، كما هو الحال بالنسبة للنساء الريفيات.

ويسعى المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً، ومن خلال إبراز مساهمة النساء الريفيات في اقتصاد المنطقة، إلى زيادة الوعي لدى النساء الريفيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بحقوقهن ووضعهن بغرض إيلائهن المزيد من التقدير وإحداث تغيير إيجابي في حياتهن. واعتبار الحقوق الاقتصادية للنساء بمثابة حجر الأساس لمحاربة الفقر واللامساواة - فعندها تحصل تلك النساء على الحق في العمل، وإدارة المشاريع الخاصة بهن، واقتراض النقود، وامتلاك العقارات، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الازدهار للأسر والمجتمعات.

وتقوم أكسفام كيبك بتنفيذ المشروع مع شركائها، الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية (الأردن) ومجموعة الأبحاث والتدريب التموي (لبنان)، مركز المرأة العربية للتدريب والبحث - كوثر (تونس) والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال - أصالة (الضفة الغربية) لتمكين المرأة اقتصادياً حيث يهدف المشروع إلى توفير بيئة تسمح بالتنمية الاقتصادية المستدامة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإيجاد فرص تمكين اقتصادي للنساء.

ويعتبر البازار الإقليمي للنساء الريفيات الأول من نوعه بموجب المشروع، كما بلغ عدد زوار البازار نحو 650 شخصاً، مما يشكل فرصة رائعة!

المشاركة في البازار الإقليمي من الضفة الغربية نجوى حواش، والتي حصلت على قرض مالي من جمعية أصالة لتتطلق بمشروعها في صناعة التحف اليدوية من خشب الزيتون. ومن خلال سعيها الدؤوب، تمكنت نجوى من توفير متطلبات الحياة الاقتصادية لعائلتها المكونة من 6 أفراد من خلال تصنيع الحرف اليدوية، في وقت يعاني فيه سكان الأراضي الفلسطينية من تزايد معدلات الفقر خصوصاً بين النساء. إضافة إلى ذلك، منح البازار الفرصة للنساء المشاركات من أجل عرض منتجاتهن أمام جمهور واسع والحصول على التغذية الراجعة من الزبائن المحتملين. وأشارت المشاركة خلود أبو دقر من الأردن إلى أن «البازار يتيح لنا الوصول إلى عدد أكبر من الزبائن وتبادل الخبرات». أما المستفيدة أمينة مشيمش من لبنان فترى أن هذه «النشاطات تتيح لنا تبادل المواضيع الثقافية ما يساهم في خلق مجتمعات أكثر اندماجاً».

ويهدف المشروع إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في المناطق الأربعة المستهدفة (الأردن، تونس، لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة) وذلك من خلال الجهود المموسة للمنظمات الشريكة. وفي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يعتبر دور النساء الريفيات ومساهمتهن في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ظاهراً للعيان على نطاق واسع، وذلك على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه النساء الريفيات في تعزيز الاقتصاد الأسري والمساهمة في الإنتاج الزراعي. كما تساهم النساء في رفاهية أسرهن والتنمية الاقتصادية الريفية. وبالرغم من تمتع كل دولة بخصائص فريدة من حيث





## بمناسبة يوم المرأة العالمي خلال ورشة عمل نظمتها أصالة

### رئيس الوزراء يؤكد التزام الحكومة بقضايا المرأة بقضايا المرأة وحقوقها الاجتماعية والقانونية

أجمع المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال «أصالة» بمناسبة يوم المرأة العالمي (الثامن من آذار)، وكانت تحت عنوان التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، على أهمية عمل شراكات بين المشاريع النسوية، وإيجاد تمييز إيجابي لصالح مشاريع النساء من خلال تخفيض الضرائب واعفاء المشاريع الصغيرة منها، تبني مؤسسات القطاع الخاص دعم مشاريع النساء الصغيرة، إعداد دراسات وأبحاث بغرض توجيه المشاريع النسوية بما يتواءم مع احتياجات السوق، وتمكين منتجات المشاريع الصغيرة من المشاركة في المعارض المحلية والعربية والدولية بهدف تعزيز قدراتها التنافسية.

وجاءت توصيات المشاركات والمشاركين تعقيباً على ملخص الدراسة التي صدرت عن جمعية «أصالة» بعنوان (التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية)، وتم عرض ملخصها خلال ورشة العمل والتي طالبت توصياتها بتأسيس منتدى للتعاون والتسيق بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، وتشجيع المانحين، المؤسسات الدولية، المؤسسات النسوية والسلطة الفلسطينية لتسيق الجهود، وتطوير خطة إستراتيجية حول كيفية تحسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة خلال السنوات العشر القادمة، وضرورة أن يتبنى المانحون والسلطة الوطنية الفلسطينية المشاريع والبرامج المستقبلية حسب الخطة الإستراتيجية والأولويات التي يتم تحديدها، وتزويد المؤسسات النسوية ببناء قدرات لضمان وجود رؤى وممارسات مشتركة بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفير الخبرات والدعم للوزارات المعنية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في بيئة



العمل والمشاريع، والمساعدة في التغلب على الصعوبات التي تفرضها المحددات التقليدية والثقافية عن طريق القيام بعمليات إعلامية تتعلق بموضوع النوع الاجتماعي (الذكور والإناث). وكانت الورشة قد عقدت يوم التاسع من آذار/2011 تحت رعاية وبحضور رئيس الوزراء د. سلام فياض وحشد كبير من ممثلي المؤسسات الأهلية والجامعات ومؤسسات القطاعين العام والخاص وممثل عن المكتب الإقليمي لمشروع تمكين المرأة اقتصادياً.

وخلال كلمته كان د. فياض قد أكد على التزام الحكومة بقضايا المرأة وحقوقها الاجتماعية والقانونية، مشيراً إلى أن إعطاء الأولوية للقضايا الوطنية الكبرى، المتمثلة في إنهاء الاحتلال، لا يمكن أن تكون مبرراً لعدم تحمل المسؤولية المباشرة والأساسية في تعزيز مكانة المرأة وتطوير وسائل تمكينها، وحمايتها من الاضطهاد والعنف، وإنصافها، وترسيخ المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، والتدخل لتقليص الفجوة في سوق العمل، مبيناً أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتجاوز 15%، بالإضافة إلى ضرورة توفير الدعم والمساندة بما يساهم في تعزيز وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وإلى مناصب عليا في الحكومة والقضاء والمجالس المحلية.

من جهتها رئيسة مجلس إدارة جمعية أصالة، زهيرة كمال أشارت في كلمتها إلى أن عمليات تمكين المرأة في مختلف القطاعات لا يمكن أن تؤتي ثمارها إن لم يتم التعامل مع عناصر التمكين بشكل شمولي بدءاً بأدراك المرأة لذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على أخذ القرار والمشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية والقدرة على الانضمام لمجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالح النساء، وتمثيل أكبر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي، مؤكدة بأن هذا لا يمكن أن يتحقق ما لم تكن المرأة مستقلة اقتصادياً وقادرة على التحكم والتصرف بدخلها دون إكراه من أحد. بدورها اعتبرت المديرية التنفيذية لجمعية «أصالة» ريم عيوشي، مشاركة رئيس الوزراء تأكيداً واضحاً على الاهتمام بقضايا المرأة الفلسطينية والعمل بجهد مشترك لتمكينها اقتصادياً وتحسين وضعها بشكل عام وخصوصاً على صعيد قوانين الأحوال الشخصية والعمل، معتبرة هذه الخطوة مهمة جداً لضمان التنفيذ.



## إصدارات جمعية «أصالة»

صدر عن الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال «اصالة» في شباط /2011، دراستين، الأولى كانت بعنوان

### «تقييم الأثر على المستفيدات» رضا المقترضات عن الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة»

حيث تُعتبر الدراسة ثنائية الأوجه، لتقييم الأثر على المنتفعات، تمريناً لاستكشاف وتقييم خدمات «أصالة» المالية وغير المالية، والأثر الذي أحدثته تلك الخدمات على المقترضات من جمعية «أصالة» والمتدربات، بصورة عامة، ومن خلال الدراسة عبّرت 85% من المقترضات والمتدربات (عينة الدراسة) عن ارتياح كبير من الخدمات المتوفرة، كما حصل الطاقم على تقييم عال فيما يتعلق بتسيخ علاقات دائمة ومتمسة بالثقة بين المؤسسة والمستفيدين من خدماتها.

### التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين

كما صدر عن «اصالة» دراسة بعنوان «التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين» هدفت الى استكشاف الفهم والتصورات بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، وعلى وجه الخصوص في الضفة الغربية، ولتزويد القارئ بحقائق ومعرفة حول المؤشرات الرئيسية التي تعرّف التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة على تعريف التمكين بأنه الذي يشمل توفير الفرص الاقتصادية

(مثل توسيع فرص الإستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنّج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوق (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية وحرية التصرف بالأرض)، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع

القرارات الاقتصادية. كما تم تحديد المؤشرات من خلال مراجعة الأدبيات ومناقشتها مع جمعية «أصالة»، كما أن عدداً من المقابلات التمهيدية أجريت مع خبراء رئيسيين في التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين ساهمت أيضاً في وضع وتصنيف المؤشرات. وتأتي تلك الدراسات والأبحاث الصادرة عن جمعية «أصالة» ضمن المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصادياً (REEWP) بدعم مالي من الحكومة الكندية، ومن خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، وإدارة من قبل مؤسسة أوكسفام كيبك، في إطار السعي للتعرف على الواقع والبيئة التي تعيشها النساء، ولاعتماد المؤشرات أمام جهات الاختصاص للاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه التمكين الاقتصادي للمرأة.

## النجاح يبدأ بخطوة

### ميسون صبيحات

الانعام، امام منزلها في غرفة متواضعه، لتضع حدا للفقر والظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها واسرتها، وكان ذلك في ايار من العام 2008 من خلال قرض حصلت عليه من جمعية «اصالة» بقيمة 500 دولار، ثم قرض ثان في اذار من العام 2010 بقيمة 700 دولار، للتمكن من توفير العلف وتشتري المزيد من الانعام، ليصبح لديها 6 رؤوس من الانعام، وبدأت ببيع الحليب واللبن لسكان قريتها، الامر الذي ساهم في تحسين دخلها، سيما وان زوجها الذي كان يعمل عاملاً في اسرائيل لم يكن عمله منتظم. وفي ظل ما تحقق من نجاح خاصة في تسويق منتجات مشروعها، وتوفير متطلبات اسرتها من حليب ولبن وجبن، وتشجيع سكان قريتها، تقدمت بطلب لقرض ثالث بقيمة 2000 دولار في نيسان 2011 وحصلت عليه، ليصبح رأس مال مشروعها حوالي 4500 دولار.

ميسون صبيحات، التي انتهت تعليمها الثانوي ولم تتمكن من اكمال دراستها الجامعية بسبب ظروف اسرتها الاقتصادية الصعبة، وبسبب الحواجز الاسرائيلية التي حالت دون تنقل السكان بين القرى والمدن، مما اضطرها للتنازل عن حلمها بالتعليم لصالح الزواج، وهي اليوم ام لستة افراد، ترغب بتعويض ما فاتها من تعليم من خلالهم، وتعمل باجتهاد ومثابرة، لمواجهة الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة، ولتطوير مشروعها تدريجياً ليصبح المصدر الرئيس للدخل.



تؤمن بان النجاح يبدأ بخطوة صغيرة وتتبعها خطوات كبيرة للتقدم، حكمة تؤمن بها ميسون صبيحات (36 عاماً)، التي تقطن في قرية رمانه الواقعة غرب مدينة جنين شمال الضفة الغربية. تحدثك عن مشروعها، وانت تلحظ الابتسامة الخجولة على وجهها، ولسان حالها يقول، لن نعدم الادوات ما دامت لدينا الارادة، وان كان الفقر ليس عيباً، فانه من غير المقبول القبول به. تلك الحكمة كانت الحافز لها لتبدأ مشوار نجاحها من خلال تاسيس مشروع لتربية

## مناقشة وترتيب أولويات الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بدوافع اقتصادية في مناطق المشروع (المفرق، سحاب، العقبة)



أسعار الفائدة المفروضة من الجهات المانحة، انتهاك حق المرأة في اختيار نوعية العمل ومكانه ووقته، السيطرة على المورد المالي للمرأة.

حسب نتائج الدراسة التي تمت في المرحلة الأولى من المشروع في شهر أيلول 2010، فقد تم إيجاز قائمة بأنواع الانتهاكات الاقتصادية التي تواجهها المرأة في مناطق المشروع المستهدفة الثلاث (المفرق، سحاب، العقبة). وعليه فقد تمت عملية مناقشة الأولويات في مراكز الأميرة بسمة للتنمية في سحاب والمفرق والعقبة في شهر كانون أول 2010، حيث شملت مجموعات المناقشة 144 من النساء و 38 من الرجال الممثلين لمؤسسات المجتمع المدني واللجان النسوية والمتطوعين. وقد أظهرت نتائج النقاشات المفتوحة والتصويت أولويات الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بدوافع اقتصادية على النحو التالي:

انتهاك حق المرأة في الميراث بسبب الضغوط الاجتماعية أو التخجيل، تخوف النساء من عمل مشاريع صغيرة بسبب عدم القدرة على توفير رأس المال لارتفاع

## التحضيرات لحملة كسب التأييد الخاصة بحقوق المرأة الاقتصادية في مناطق المشروع (المفرق، سحاب، العقبة)

والاحتفاظ بالآخرين كأصدقاء للمشروع على أن يتم إدماجهم وإشراكهم في بعض الأنشطة الأخرى حسب ما يسمح به مجال العمل. ومن المقرر أن يكون فريق المشروع في الربع الأول من العام الثالث بعمل دراسة احتياجات لفرق المتطوعين لتحديد متطلبات التدريب على مهارات كسب التأييد والإعلام وقضايا تمكين المرأة اقتصادياً، بالإضافة إلى مشاركتهم في دعم حملة كسب التأييد من مواقعهم المختلفة.



## دراسة وتحليل السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني الذي يحيط بقضايا الانتهاكات الاقتصادية ضد المرأة

قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في شهري شباط وأذار 2011، بتحليل السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني وتحديد الثغرات القانونية في التشريعات الوطنية التي تعيق تمتع النساء بممارسة حقوقهن الاقتصادية في الملكية والميراث. هذا وستقوم اللجنة الوطنية بدراسة وتحليل القضايا الثلاث المتبقية في نهاية شهر أيار 2011، حيث ستضمن أوراق السياسات على المعلومات الأساسية والأدلة اللازمة لحملة كسب التأييد الخاصة بالانتهاكات الاقتصادية على حقوق المرأة وعلى وجه الخصوص انتهاك حق المرأة في الملكية والميراث.

في شهري شباط وأذار 2011، تم عقد اجتماعات محلية في مناطق تنفيذ المشروع لتشكيل أعضاء فرق حملة كسب التأييد من المتطوعين، ضمت ممثلين من لجان المرأة واللجان النسوية وممثلي منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وجدير بالذكر أن الاجتماعات استهدفت ما مجموعه 84 امرأة و16 رجلاً من مناطق المفرق وسحاب والعقبة.

وقد تم خلال اللقاءات عرض أهم قضايا الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في مناطق تنفيذ المشروع، ثم فتح باب النقاش مع الحضور والإجابة على استفساراتهم وأسألهم، ودعوتهم للتطوع، وأن يقوم كل من يجد لديه الرغبة بالتطوع بتعبئة استمارة التطوع وتسليمها لفريق العمل. وتم بعد ذلك فرز الأسماء الراغبة بالتطوع بمساعدة مديرة المركز ومنسقة البرامج واعتماد أسماء (22) شخصاً من ذكور والإناث كمتطوعين أساسيين مع المشروع،

## ورشة عمل البدء والتخطيط للمشاريع الصغيرة

لاحقاً لتقييم المتطلبات الداخلية للتحديات التي تواجهها صاحبات الأعمال الصغيرة ومتطلبات التدريب الخاصة بمستفيدي خدمات أعمال مركز تنمية المشاريع الصغيرة في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، تم عقد ورشة عمل توجيهية لمدة يوم واحد في مراكز الأميرة بسمة للتنمية في سحاب والمفرق والعقبة في شهر تشرين أول/تشرين ثاني 2010 وشهر شباط 2011، لعدد 51 من صاحبات المشاريع القائمة والراغبات في تأسيس مشاريع جديدة. حيث تضمنت ورشة العمل التي تم إعدادها من قبل فرق تدريب مركز تنمية المشاريع الصغيرة في الصندوق جلسة توجيهية للمشاركين حول المفاهيم الريادية والمشاريع المدرة للدخل، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية المطلوبة للتخطيط والبدء بمشروع صغير، وقد ساهمت ورش العمل في دعم التقييم للتحديات والمتطلبات الخاصة بصاحبات المشاريع الصغيرة ووضع اللمسات الأخيرة لاختيار المجموعات المستهدفة للتدريب الخاص بإدارة المشاريع الصغيرة. وتجدر الإشارة بأن بعض جلسات ورشتي العمل في مركز الأميرة بسمة للتنمية في سحاب والمفرق قد تم حضورها من قبل مسؤولة المتابعة في الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) ومسؤولة مشاريع أكسفام برفقه ممثلين من المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً/مؤسسة أكسفام كيبك في كلتا الزيارتين.



## التدريب التقني لموظفي الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على البرنامج التدريبي المستدام في التمويل الأصغر

ضمن عمليات السعي في لامركزية وضمان استدامة إجراءات وآليات القروض لدى الصندوق والمراكز التابعة له، تم عقد تدريب فني في برنامج المستدام في التمويل الأصغر في الفترة الواقعة من 27 شباط/فبراير و24 آذار/مارس، 2011 لمدة 16 يوم تدريبي، استهدف 23 مشاركاً (15 من النساء و8 من الرجال) من موظفي الصندوق ومدراء المراكز وضباط الإقراض والمحاسبين والمتطوعين. وتم إعداد التدريب وتقديمه من قبل الدكتور غسان أبوياغي - أستاذ في الجامعة الألمانية في عمان ومدرب مرخص للقروض الصغيرة.

هذا وقد شاركت ضابطتي إقراض من الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (اصالة) بحضور 4 أيام تدريب حول التحليل الائتماني ضمن أهداف المشروع بإدخال بعد إقليمي عن طريق التعاون المشترك وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والمبادرات المشابهة. وقد تم تقييم المشاركين بالاعتماد على دراسة حالة لنموذج عملي، تبعها حفل تخريج برعاية فريق المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً في مؤسسة أكسفام كيبك والمديرة المشرفة على البرنامج في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

## البحث حول مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً والتحديات التي تواجهها صاحبات المشاريع الصغيرة في مناطق المشروع

تم استثمار الجهود في تنفيذ الأبحاث على مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً والتحديات التي تواجهها صاحبات المشاريع الصغيرة في مواقع المشروع (مراكز الأميرة بسمة للتنمية في منطقة سحاب والمفرق والعقبة). هذا وستساهم مجموعة التوصيات والخطوات المستقبلية في رفع الوعي بقضايا تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن من قبل أصحاب القرار والجهات ذات العلاقة بنفس القضايا إذ ستقوم بتوفير المعرفة لهم بالإضافة إلى فهم قضايا تمكين المرأة اقتصادياً في المنطقة من قبل جميع المعنيين.



## فعاليات السوق الريفي للنساء الريفيات في مركز الأميرة بسمة للتنمية /العقبة

شاركت زهاء 100 من النساء الريفيات من اللجان النسوية والمستفيدين في مركز الأميرة بسمة للتنمية في مدينة العقبة والفروع التابعة له في 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2010 بمعرض لمنتجاتهم الريفية من منتجات غذائية وحرفية وأشغال يدوية.

وقد أظهرت اللقاءات على هامش الفعالية مع أصحاب القرار والممثلين من الصندوق الأردني الهاشمي ومؤسسة أكسفام كيبك الحاجة إلى العمل على بناء قدرات النساء المستفيدات من المجتمع المحلي عن طريق تزويدهم بالمهارات اللازمة في التسويق والعرض بالإضافة إلى تزويدهم بالموقع لعرض وبيع منتجاتهم. وقد تم تقديم المزيد من التعاون والدعم من قبل شركة تطوير العقبة عن طريق اتفاقية

تعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية لدعم النساء الريفيات في محافظة العقبة بتنظيم ورشات تدريبية خاصة بتحسين جودة المنتجات وتنظيم فعاليات أسواق ريفية مماثلة بشكل دوري في المنطقة، ونتيجة لذلك تم عقد سوق ريفي آخر في 24 كانون الثاني/يناير، 2011، وهذا وسيتبعه سوق ريفي آخر في نهاية شهر تموز 2011.

معتمداً طريقة تشاركية ومبتكرة :

## «كوثر» ينطلق في إنجاز دراسة ميدانية حول النساء الريفيات في تونس



التي يعدها الطلبة حول موضوع النساء الريفيات لإنجاز دراسته الميدانية، وهو يوفر لهم مقابل ذلك التأطير العلمي والمنهجي وكذلك الدعم اللوجستي لإنجاز بحوثهم. ويكمن جانب الابتكار في هذه الفكرة في أن مركز «كوثر» لن يكتفي باستثمار هذه البحوث فحسب، بل سيقدم للطلبة والطالبات فرصة المشاركة في إنجاز بحث علمي يتنزل في مجال تخصصهم الدراسي.

وضمن هذا السياق، سوف يعمل «كوثر» على تنمية مهارات الكتابة لفريق الطلبة من خلال عقد ورش كتابة وورش تدريب على مناهج البحث، يستثمرها الطالب بدوره لصياغة بحثه وفقاً لمناهج ومقاربات علمية صميمة. ولعل القيمة المضافة لفريق الطلبة تكمن في مساهمتهم في إنجاز بحث علمي صادر عن مركز بحوث وتدريب إقليمي لن يكتفي باستثمار الجهد العلمي للطلبة بل سيصدر ضمن

انطلق في السابع والعشرين من شهر نيسان 2011 البحث الاستطلاعي للدراسة الميدانية التي إنجازها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» حول النساء الريفيات في وادي صبايحية بولاية زغوان من تونس، وذلك في إطار المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً لأقسام كيبك وكوثر.

حيث سبقت هذه الانطلاقة الميدانية «الشبابية» ورشة تفكير احتضنها يوم 21 نيسان 2011 مقر مركز «كوثر» لمناقشة موضوع ومنهجية الدراسة الميدانية.

وقد تميز اللقاء بأن جمع علاوة على فريق مركز «كوثر» أساتذة جامعيين مختصين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتنمية، وشباباً من طلبة وطالبات الماجستير اختصاص علم الاجتماع والتنمية وذلك بناءً على مبادرة من (كوثر) والتي تعتبر فريدة من نوعها إذ سيعمل المركز على استثمار بحوث الماجستير



وأفضى طرح هذه الإشكاليات ومناقشتها المجال أمام تحديد منهجية الدراسة التي ستركز على المقابلات نصف الموجهة وعلى الملاحظة. وسوف تشمل عينة الدراسة حوالي أربعين امرأة ريفية إضافة إلى بعض الأشخاص مصادر المعلومات على غرار أعضاء الجمعيات ومسؤولين سياسيين محليين وفاعلين تمويّيون وعائلات النساء المستجوبات.

## الخطوات اللاحقة تشمل دراسات ميدانية وورش تفكير، وتنمية مهارات الكتابة لفريق الطلبة

وحدد المشاركون في ورشة التفكير خطوات تنفيذ الدراسة الميدانية، وتشمل عقد ورشة تدريب حول منهجية الدراسة من المقرر عقدها خلال الفترة 12-14 أيار، وورشة تفكير ثانية أواخر شهر حزيران إضافة إلى تنظيم ورشة كتابة للطلبة والطالبات في شهر تشرين أول 2011. وشملت خطة العمل أيضا تجربة دليل المقابلة وإنجاز المقابلات وجمع المعلومات ومعالجتها وصياغة مختلف أجزاء الدراسة. كما أجرى فريق البحث حتى الأسبوع الأول من شهر أيار زيارتين ميدانيتين إلى منطقة وادي صبايحية تعرف خلاهما على جمعية «أسد» الشريك المحلي في المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا وعلى المجمع النسائي الفلاحي بالمنطقة، علاوة على الخصائص الطبيعية والجغرافية والسكانية والاقتصادية للمنطقة. وقد أسهمت الدراسات في مزيد تحديد إشكاليات بحوث الماجستير للطالبات وفي الشروع في تنفيذ دليل المقابلات. وقد حقق مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» نتائج مميزة على صعيد تنفيذ المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا، متجاوزا مهمة تنمية المناطق الريفية عبر استهداف الهياكل الحكومية وغير الحكومية المقدمة للخدمات المالية وغير المالية وهو المبرمج في إطار المشروع، ليختار بالاستناد إلى رسالته الأساسية، المعرفة آلية من آليات تمكين المرأة العربية على جميع المستويات. ويؤمن مركز «كوثر» أن الاستثمار في الشباب الطلابي المسكون بهاجس المعرفة والبحث العلمي سوف يثمر بحثا هو أقرب ما يكون إلى الموضوعية العلمية والواقعية المحلية للنساء الريفيات.



الدراسة الميدانية مقالات علمية تلخص محتوى هذه البحوث. حيث يضم فريق الدراسة الميدانية أربعة أكاديميين وإحدى عشر طالبا وطالبة ماجستير اختصاص «علم اجتماع وتنمية»، عملوا خلال ورشة العصف الذهني على التفكير في إشكالية البحث ومنهجيته ومحاوره وعلى الصورة التي ستكون عليها مشاركة فريق الطلبة في مسار إعداد البحث.

كيف ستكون مشاركتهم؟

يضم فريق الطلبة 5 طالبات : واحدة بصدد إنجاز رسالة الدكتوراه وأربع طالبات هن بصدد إنجاز بحوث شهادة الماجستير في المحاور التالية: هوية المرأة الريفية في إطار الديناميكية الجماعية ومشاركتها في التنمية المحلية، والتكافل الأسري داخل وحدة الإنتاج الأسرية، والنساء الريفيات والتنمية المحلية ودور التنمية المحلية في إدماج المرأة بالريف التونسي : وادي صبايحية نموذجا. وقد اختار مركز «كوثر» أن يتم استثمار هذه البحوث وإدراجها ضمن الدراسة الميدانية المقرر إنجازها باعتبارها تمثل الإشكاليات الفرعية للدراسة. وقد ساعدت ورشة التفكير التي جمعت كل المعنيين بالبحث الميداني، الطلبة أساسا في تقديم إشكاليات بحوثهم وربطها بتأطير من فريق الباحثين بالإشكالية الرئيسية للدراسة الخاصة بمركز «كوثر». أما باقي الطلبة والطالبات فسيبتولون بإشراف من الباحث الرئيسي المكلف بإنجاز الدراسة، على إنجاز العمل الميداني في منطقة وادي صبايحية.

## ورشة التفكير ترسم إشكاليات الدراسة ومنهجيتها

كانت ورشة التفكير قد انطلقت بترحيب من د. سكيبة بوراوي، المديرية التنفيذية لمركز «كوثر»، بالمشاركين والمشاركات وتقديم نبذة تعريفية عن المركز وأهم مجالات عمله، واستعراض من قبل السيد صابر بن مبارك، منسق المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا، لأهداف المشروع وبرنامج عمله وأهم مخرجاته. ثم قدمت المسؤولة العلمية للدراسة بعض الخطوط العريضة التي تشكل مداخل الدراسة والتي تتلخص في الجماعات ذات المصلحة، الاستثمار في الذات والتنمية المستدامة، ودراسة حالة مجمع النساء الريفيات بوادي صبايحية. وقد مثلت إشكاليات البحث التي قدمتها طالبات الماجستير نقطة الانطلاق لصياغة وبلورة إشكاليات الدراسة الميدانية. وأفضت النقاشات إلى تحديد الإشكاليات الفرعية التالية :

- التناثر الثقافي في مشاريع التنمية : بين عقلانية المطورين والتمثلات الاجتماعية للمستفيدين،
- التكافل الأسري داخل وحدة الإنتاج الفلاحي،
- دور البرامج التنموية المحلية في ربط النساء الريفيات بمناطقهن،
- هوية المرأة الريفية في إطار الديناميكية الجماعية ومشاركتها في التنمية المحلية،
- بناء هوية النساء الريفيات بوادي صبايحية : أثر الانضمام للمجمع الفلاحي النسائي.

## الدروس المستفادة من الحوار حول السياسات: حالة لبنان



وتنظر مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي منذ إنطلاق المشروع منذ حوالي أربعة أعوام إلى أهمية تضافر عنصري الدعم والمعرفة، باعتبار هذا التضافر أداة فعالة لتحقيق عملية حوار حول السياسات مبني على قاعدة معرفية صلبة.

### حالة لبنان: ما الذي توخينا فعله ولماذا؟

ترتبط عملية الحوار حول السياسات التي أطلقها البرنامج الإقليمي لتمكين النساء إقتصادياً في لبنان، وكما أشرنا سابقاً، بين مكونين أساسيين: البحث ونشر المعرفة من جهة ودعم التعاونيات والمجموعات النسائية الريفية من جهة أخرى. وقد تم بلورة مكون المعرفة من المعلومات التي وفرتها مجموعة من الأبحاث أطلقها المشروع وكان أبرزها دراسة حول أطر العمل القانوني والمؤسسي الذي ينظم مشاركة النساء اقتصادياً ويؤثر بهن، إضافة إلى عملية الرصد والتحليل المستمرة للبيانات، والاتجاهات حول مواضيع متعلقة بتمكين النساء ومشاركتهن اقتصادياً، الأمر الذي يترافق مع إنتاج أبحاث نوعية تم إنجازها في مجتمعات محلية، ساعدت على إبراز مساهمات المرأة غير المرئية في الاقتصاد. كذلك، ساهمت الخبرة والمعرفة المستقتاتين من العمل المنجز مع التعاونيات النسائية الريفية، بما فيها الملاحظات المباشرة، البيانات والمعلومات التجريبية، إضافة إلى شهادات النساء في ربط مسار حوار السياسات بواقع النساء، وتحديد الفرص المتاحة لهن، من أجل المساعدة في تمكينهن. من هنا، تم تصميم مسار عملية الحوار حول السياسات، بحيث تنظم حوارات استشارية وتخطيطية مع كافة الجهات المهتمة والمعنية وتحديد قطاع الجمعيات، منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك طبقاً للمجموعات والمنظمات

### ما المقصود بالحوار حول السياسات؟

يزخر الأدب التنموي في أيامنا هذه بعبارات طنانة.. عبارات قد تحمل معاني مختلفة بحسب إختلاف الأفراد، وأحياناً قد لا تعني شيئاً أبداً.

«الحوار حول السياسات» هي إحدى هذه العبارات التي أصبحت مألوفاً جداً في القاموس التنموي بالإضافة إلى اعتبار وجودها شرطاً لا غنى عنه في العديد من وثائق المشاريع المقدمة للتمويل من قبل منظمات المجتمع المدني... لكن، وبعد أن أصبحت عبارة «الحوار حول السياسات» إحدى العبارات «المتلوثة» التي تعني كل شيء ولا شيء، ما هو المقصود فعلاً بهذه العبارة، وما الذي يعنيه مستخدمو/ات المصطلحات المتعددين/ات عندما يدخلون هذه العبارات في خطاباتهم؟..

إن الحوار حول السياسات وفقاً لمفهومنا الخاص - هو عملية يتشارك من خلالها عدد من المجموعات المعنية في حوار قائم على المعرفة مع صانعي/ات السياسات، والمؤسسات الحكومية والهيئات الأهلية والمدنية حول مواضيع وسياسات تؤثر بحياة الناس وسبل معيشتهم مباشرة، سلباً أو إيجاباً. وبالتالي، فإن الحوار حول السياسات يعتبر احد أوجه الممارسة الصريحة للمواطنة الفاعلة.

فيما يتعلق بالبرنامج الإقليمي لتمكين النساء إقتصادياً في لبنان، فقد تم اعتبار عنصر الحوار حول السياسات وعمليات المناصرة واحدة من العناصر الثلاث في البرنامج، يُضاف إليه عنصر الدعم المباشر للتعاونيات النسائية والمجموعات النسائية الريفية (الذي يقدم من خلال خدمات مالية وغير مالية)، وعنصر البحث ونشر المعرفة.

والمشاركة والانخراط. لقد كان القطاع الخاص حتى الآن الأقل حماسة للمشاركة في الحوار حول السياسات. وقد يعود سبب ذلك إلى واقع أن هذا القطاع، الذي يركز أساساً على الربحية، لا ينظر إلى موضوع تمكين النساء اقتصادياً من زاوية إجتماعية باعتباره مسألة مقلقة، وينفي جزء كبير منه ممارسة أي نوع من أنواع التمييز ضد النساء...

### بشأن الطرق التي تتهم فيها الجهات المعنية وتحلل المواضيع المطروحة

- إن معظم ممثلي/ات المؤسسات العامة يميلون إلى تجزئة موضوع تمكين المرأة اقتصادياً. وبالفعل، إنهم ينظرون إلى هذه المسألة على أنها تعني فقط وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة، ودرجة أقل وزارة التربية والتعليم.
- يبدو لوم الضحية هو الشعاع الأكثر شيوعاً بين ممثلي المؤسسات العامة. فبالنسبة لهم، تتحمل المرأة مسؤولية الفشل في المشاركة بما أنه «لا توجد»-من وجهة نظرهم- أية عقبات قانونية أو مؤسسية في وجههم».
- إن الضعف الرئيسي في مقارنة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للقطاعات المطروحة لا يكمن في تحديد مكان الخلل، بقدر ما يرتبط بالقدرة على تحديد أسباب هذا الخلل وربط حلولها بوضع السياسات وعملية صياغتها.

### ماذا بعد؟

لقد كانت نتائج عملية الحوار حول السياسات مرضية جداً حتى الآن. وكمنظمة مستقلة، تحاول مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي التعامل بندية مع مختلف أصحاب العلاقة، كما وتحاول في الوقت عينه إرساء أسس الثقة والتعاون من أجل عملية المناصرة التي ستأتي لاحقاً. مع استمرارها بعملية الحوار حول السياسات، تواصل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي توثيق عملية الحوار وردود فعل الجهات المعنية، للإفادة منها في المرحلة اللاحقة. وفي هذا السياق، ستعمل المجموعة جاهدة لتوضيح المقصود بالحوار حول السياسات العامة والمناصرة من أجل الحقوق والتمكين الاقتصادي للنساء. إذ أنها على ثقة بأن هذه المصطلحات تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين.



النسائية)، مؤسسات الحكم المحلي، مؤسسات القطاع العام، نقابات وتعاونيات عمالية، وممثلين/ات عن أصحاب العمل. كما شمل مسار التشاور إجراء لقاءات مع الجهات المذكورة أعلاه في كل محافظات لبنان. وإلى حين كتابة هذا المقال، تستمر المجموعة بمسار الإستشارات، وفي وقت يتم إغتنام فرص المشاركة في أية مبادرة ترتبط بحقوق النساء وتمكينها اقتصادياً، تعزيزاً لمسار المناصرة الذي سيطلق في وقت لاحق.

من حيث المضمون، تقوم مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بتحليل مجمل الدراسات البيانات والمعلومات الناتجة عن أبحاث البرنامج الإقليمي لتمكين النساء اقتصادياً، وترتبها على شكل مداخلات يقوم فريق المشروع بعرضها خلال الحوارات الإستشارية التي تهدف إلى بلورة آليات وإستراتيجيات للتحرك، وترتكز على سؤالين أساسيين:

ما هي المواضيع الأساسية المتعلقة بالسياسات الحكومية العامة والقوانين التي تحد من مشاركة المرأة اقتصادياً؟ لماذا وكيف؟

ما هي التدخلات والسياسات الرئيسية التي سيكون لها الفضل في تخطي معوقات مشاركة النساء اقتصادياً وتمكينهن؟ وكيف ننطلق نحوها؟

### سنة من الحوار حول السياسات في لبنان: أبرز الملاحظات

سنعرض لكم/ن في هذا الجزء الأخير أبرز ما لاحظناه وتعلمناه على مدى سنة من العمل في حقل الحوار حول السياسات العامة.

والجدير ذكره أن هذه الملاحظات والأفكار الأولية، تأتي في سياق عملية الإستشارات المستمرة ضمن إطار المشروع الإقليمي لتمكين النساء اقتصادياً، وبالتالي، فإنها غير متصلة بالمرحلات و/أو النتائج التي توصلت إليها عملية الحوار حول السياسات.

تهدف هذه الأفكار إلى المساهمة في تبادل التجارب حول كيفية المشاركة في الحوار حول السياسات من أجل المساواة بين الجنسين، وهي ليست موضوعة بأي ترتيب للأولويات ولكن وفق تصنيف مواضيعي بحت.

### حول المغزى والفائدة من مسار الحوارات

إن المداخلات والتعليقات وردود فعل المشاركين/ات في الحوار حول السياسات يشير إلى أنهم وجدوا/ن العملية ذات صلة بواقع عملهم/ن وواقع النساء، ووجودها ذات أهمية وفائدة أيضاً:

أشار العديد من المشاركين/ات إلى أنه على الرغم من مشاركتهم/ن سابقاً في مداخلات وبرامج معنية بتمكين المرأة اقتصادياً، إلا أنهم لم يعطوا إلى الآن الحوار حول السياسات الأولية في خطط منظماتهم باعتباره عنصراً أساسياً للتقدم في عملهم.

### بشأن مستوى وعمق التزام الجهات المعنية المختلفة المشاركة

لقد أظهرت الجمعيات، منظمات المجتمع المدني، المجموعات النسائية، البلديات والمجتمعات المحلية مستوى عال جداً من المشاركة واستعداداً للانخراط في عملية الحوار حول السياسات. وقد انعكس هذا على مستوى المشاركة والاهتمام في ما يتعلق بالعملية ونتائجها المتوقعة:

أظهرت المؤسسات العامة، تجاوباً متفوّتاً على صعيد المشاركة، إلا أن بعض هذه المؤسسات وتحديداً تلك التي بنت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي معها علاقات على مدى الأعوام الماضية -على سبيل المثال المراكز المجتمعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية- فقد أظهرت مستوى جيد من الاهتمام

## من أجل حقوق النساء الاقتصادية

العدد الثاني - أيار / 2011

صدر هذا العدد بإشراف:

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)

### المشروع الإقليمي لتمكين المرأة إقتصادياً

ينفذ المشروع بدعم مالي من الحكومة الكندية  
من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)



من أجل حقوق النساء الاقتصادية : نشرة نصف سنوية تصدر في إطار المشروع الإقليمي لتمكين الاقتصادي للمرأة، بدعم مالي من الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وقد صممت النشرة كمصدر للمعلومات العامة وليس المقصود بها أن تكون بديلاً عن المشورة المهنية أو المشورة في مجال الاستثمار وبنبغي ألا تستخدم على هذا النحو. ولا يعكس المحتوى والآراء والتعليقات الواردة هنا إلا مسؤولية الكتاب، ما لم ينص على خلاف ذلك. كما أنها لا تعكس بأي حال وجهات نظر الحكومة الكندية أو أوكسفام-كيبك. إن فريق عمل المشروع الإقليمي لتمكين الاقتصادي للمرأة غير مسؤول عن الولوج إلى مواقع الإنترنت المذكورة في هذه النشرة.